مدنيون أم جنود؟ عنف المستوطنين في الضفة الغربية

منذ فبراير 2024، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من العقوبات غير المسبوقة على مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية لانتهاكهم حقوق الإنسان. يتضمن ذلك جولتان من العقوبات التي تستهدف أحد المقربين من وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف، ومؤسستان جمعتا الأموال للمستوطنين العنيفين، وخمسة مستوطنين، وبؤرتا استيطان غير شرعيين.[1] كما تفيد التقارير أيضا بأن إدارة الرئيس 'جو بايدن' تنظر في فرض عقوبات على وحدة تابعة لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي تتألف من يهود أرثوذكس متطرفين وجنود متدينين قوميين، بما في ذلك مستوطنو 'HillTop Youth'، الذين أقرت الولايات المتحدة بانتهاكهم لحقوق الإنسان في الضفة الغربية.[2] كما قامت كلاً من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي[3]وكندا[4]، في الأشهر الأخيرة، بفرض عقوبات على عدد من المستوطنين، أفراداً وجماعات.

في حين أن العنف في الضفة الغربية بعيد كل البعد عن كونه ظاهرة جديدة، تحول الارتفاع الحاد في عنف المستوطنين في السنوات الأخيرة إلى تسونامي في أعقاب هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023. بتشجيع من الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة،[5] يرى المستوطنون الحرب المستمرة في غزة كفرصة للمضي قدما بسياستهم المتمثلة في إجبار الفلسطينيين على مغادرة قراهم. وفقاً لمنظمة 'ب تسيلم'، وهي مرصد لعنف المستوطنين مقرها إسرائيل، أجبر المستوطنون ما لا يقل عن 18 مجتمعاً فلسطينياً - أكثر من 1000 شخص - على الفرار من منازلهم منذ شهر أكتوبر.[6] سجل مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED زيادة ملحوظة في عنف المستوطنين، بما في ذلك حوادث الأشهر الأخيرة التي تورط فيها مستوطنون مسلحون. فقد تم تسليح عدد كبيرمن المستوطنين الإسرائيليين على مدى العقود الماضية، وكان السبب الأكثر شيوعا هو الدفاع عن النفس.[7] ومع ذلك، بقي استخدام المستوطنين للأسلحة الناريّة حالات فردية متفرّقة في السنوات الأخيرة. ولكن منذ 7 أكتوبر، ارتفع عدد أعمال العنف المسلح الذي يرتكبه المستوطنون باستخدام الأسلحة النارية بشكل كبير. فقد قُتل تسعة فلسطينيين عزّل على أيدي مستوطنين إسرائيليين خلال هذه الفترة، بينما قتل خمسة آخرون إما على أيدي مستوطنين أوعلى أيدي قوات جيش الدفاع الإسرائيلي الموجودة في الموقع.

يعمل المستوطنون المسلحون بقدرات مختلفة، بدءاً من المدنيين المستقلين حاملي المسدسات إلى سكان المستوطنات العاملين كجزء من فرق الأمن المدنية والمستوطنون الجنود إما الأعضاء كتائب الدفاع المحليّة أو جنود في الجيش ذوي رتبة. وتقيِّم هذه الدراسة كل جماعة من مجموعات المستوطنين المسلحة المختلفة التي تمارس العنف ضد الفلسطينيين، مع التركيز على نشاطاتها منذ 7 أكتوبر. يشير مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED إلى أن الوضع الأمني في الضفة الغربية أصبح متوتراً بشكل متزايد مع تزايد عدد المستوطنين المسلحين، وضبابية الفصل بين المستوطنين والجيش. على مدى العقود العديدة الماضية، تطورت الحركة الاستيطانية من فصيل صغير إلى مؤثّر كبير في المشهد الإسرائيلي. حيث يشغل أعضاؤها الآن مناصب رئيسية في الحكومة والجيش، ويمثل نفوذهم السياسي الكبير عقبة خطيرة أمام جهود السلام المستقبلية مع الفلسطينيين.

---

[1] سايمون لويس، 'الولايات المتحدة تفرض عقوبات على حليف للوزير الاسرائيلي، بسبب تمويله لمستوطنين، رويترز، 19 أبريل 2024

[2] تايمز أوف إسرائيل، 'الولايات المتحدة تؤجل فرض العقوبات على وحدة 'نيتسح يهودا' التابعة للجيش الإسرائيلي بسبب انتهاكات الحقوق في الضفة الغربية'، 26 أبريل 2024

[3] يعقوب ماجد، 'المملكة المتحدة تنضم إلى الاتحاد الأوروبي في معاقبة جماعة 'لاهافا' المتعصبة والمستوطنين المتطرفين'، تايمز أوف إسرائيل، 3 مايو 2024

[4] الجزيرة، 'كندا تفرض عقوبات على مستوطنين إسرائيليين بينما ترتفع وتيرة الهجوم على الفلسطينيين'، 16 مايو 2024

[5] بولاند نيل، 'المخاوف الفلسطينية ترتفع وسط تصاعد هجمات المستوطنين الاسرائيليين'، أخبار بي بي سي، 28 أغسطس 2023

[6] بتسليم، 'النقل الإجباري لمجتمعات الفلسطينيين المنعزلة والعائلات في المنطقة C بذريعة حرب غزة، 17 نيسان/أبريل 2024

[7] منظمة العفو الدولية،--تقرير منظمة العفو الدولية يدعو الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى وقف قتل المدنيين، 11 يوليو 2002

مستوطنون مدججون بالسلاح والأيديولوجيا

تم إنشاء المستوطنات الإسرائيلية بدايةً في وادي الأردن من قبل الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967 لتكون بمثابة حاجز أمني شرقي لإسرائيل.[8] كانت المستوطنات المنشأة خلال السنوات العشر الأولى من الاحتلال مجتمعات زراعية يسكنها في الغالب صهاينة علمانيون. كثّفت إسرائيل سياستها التوسعية، طوال فترة حكومة الليكود من 1977 إلى 1984، حيث أنشأت أكثر من 80 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية. وكان العديد من هذه المستوطنات يقع على طول منطقة التلال الجبلية الوسطى التي تمتد من الشمال إلى الجنوب بكثافة سكّانية فلسطينية عالية. مع غالبية سكانية من الصهاينة المتدينون تدفعهم أيديولوجية استيطان الأرض كواجب ديني، وسعت إسرائيل بشكل علني إلى تحقيق هدف مقاطعة النمو الديموغرافي للفلسطينيين وترسيخ وجودها في جميع أنحاء الضفة الغربية.[9] في حين تباطأت وتيرة إنشاء المستوطنات في السنوات اللاحقة - خاصة بعد توقيع اتفاق السلام لعام 1992 - ظهر أكثر من 100 بؤرة استيطانية غير شرعيّة للصهاينة المتدينون في جميع أنحاء الضفة الغربية منذ عام 1996.[10] واليوم، يقيم ما يقدر بنحو500000 إسرائيليا[11] في 147 مستوطنة و191 بؤرة استيطانية غير شرعية في المنطقة C من الضفة الغربية.[12] علاوة على ذلك، تقع 10٪ من الضفة الغربية داخل الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل، إلى جانب المناطق المفتوحة الشاسعة التي تسيطر عليها المجالس الإقليمية للمستوطنات، ما يقرب من 40٪ من إجمالي المساحة في الضفة الغربية.[13] ولا يزال وجود المستوطنات وتوسعها في الضفة الغربية مصدرا رئيسيا للتوتر والصراع وبؤرة اشتعال للعنف.

إن المستوطنات المنتشرة حول المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان تضخم المخاوف الأمنية إذ من الممكن أن تصبح أهدافاً محتملة لهجمات الجماعات المسلحة الفلسطينية أوالأفراد المسلحين (للاطلاع على المزيد، راجع دراسة مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه *ACLED* حول) نشاط الجماعات الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية). سجل مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED ما يقرب من 45 من وفيات المستوطنين المدنيين في الضفة الغربية منذ بدء جمع البيانات في عام 2016، ثلاثة منهم منذ 7 أكتوبر 2023. وعلاوة على ذلك، فإن وجود المستوطنات في عمق الضفة الغربية يتطلب وجودا كبيرا لقوات الأمن الإسرائيلية من أجل حمايتها، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات والاشتباكات مع السكان الفلسطينيين. والأهم من ذلك أن المستوطنين غالبا ما يكونون أيضا مرتكبي أعمال عنف ضد الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مستوطنات أيديولوجية صهيونية دينية في عمق الضفة الغربية. تعتبر محافظات رام الله ونابلس والخليل - التي تضم أكبر عدد من المستوطنات الإسرائيلية الأيديولوجية والبؤر الاستيطانية غير المصرح بها [14]- مسرحاً لأعلى عدد من أعمال العنف التي جمعها مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED في الضفة الغربية (راجع الخريطة أدناه).[15]

[8] تايمز أوف إسرائيل،- رئيس العمل: 'مستوطنات وادي الأردن تضمن الأمن'، 19 أكتوبر 2017
[9] شاؤول أرئيلي، 'مستوطنات الضفة الغربية'، منتدى السياسة الإسرائيلية، 2022
[10] بيانات مستوطنات السلام الآن، المشاركة مع مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED في يناير 2021، راجع، السلام الآن 'قائمة المستوطنات'، 2023
[11] أسوشيتد برس، 'زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية بنسبة 3٪ تقريباً في عام 2023 - تقرير'، 12 فبراير 2024
[12] السلام الآن، 'عدد السكان'، 2024، تم الاطلاع عليه في 27 مايو 2024
[13] بتسيلم، 'المستوطنات'-، 16 يناير 2019
[14] بيانات مستوطنات السلام الآن، المشاركة مع مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED في يناير 2021، راجع، في يناير 2021، راجع، السلام الآن، 'قائمة المستوطنات'، 2023
[15] باستثناء القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل رسمياً ولا تخضع للقانون العسكري.

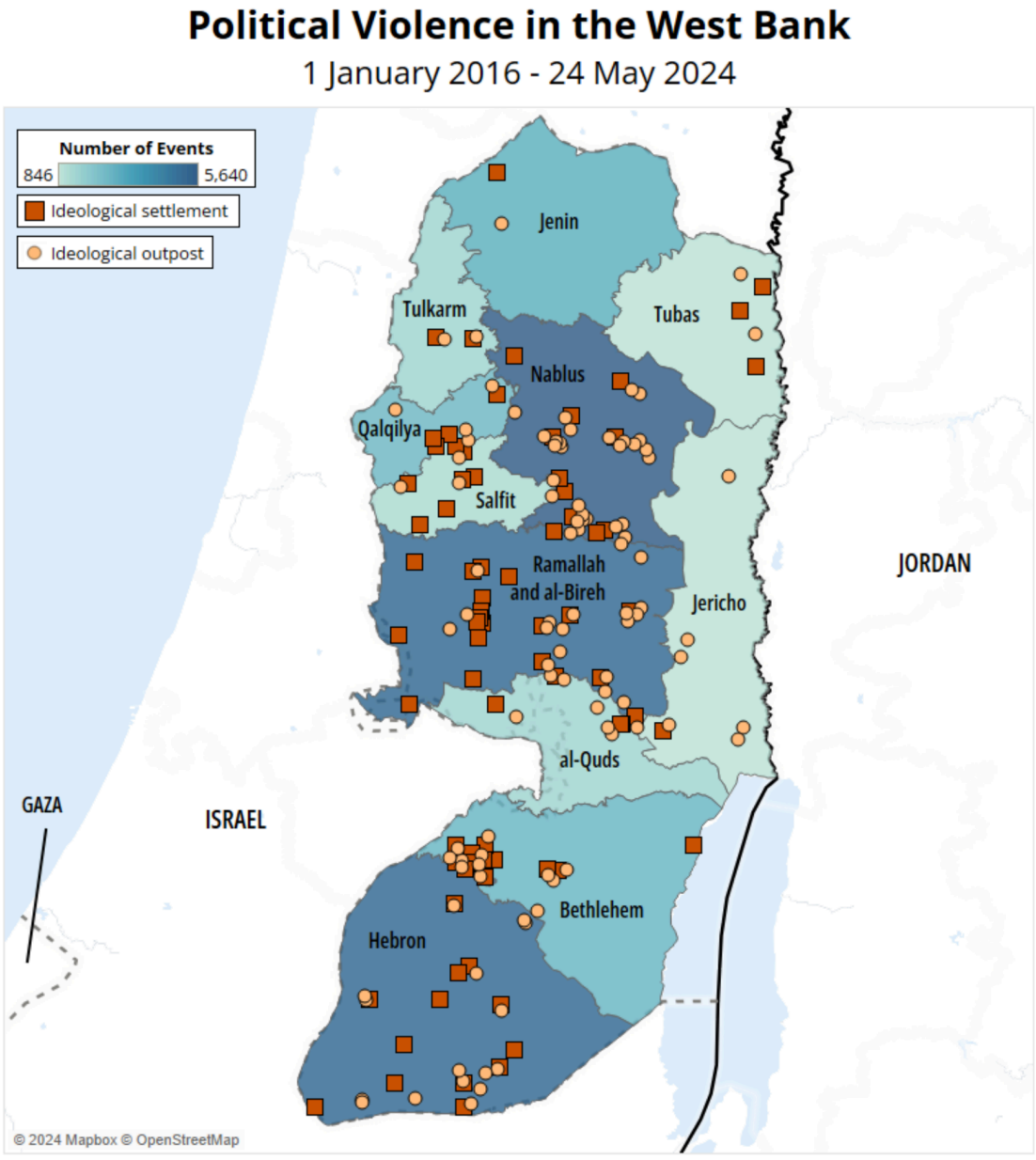

Source for data on outposts and settlements: Peace Now

سجل مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED أكثر من 5350 حادثة عنف في الضفة الغربية تورط فيها مستوطنون منذ بدء جمع البيانات في عام 2016. على مر السنين، قام المستوطنون باستهداف الفلسطينيين وممتلكاتهم بأشكال مختلفة. تراوحت هذه الاعتداءات من إلقاء الحجارة على الفلسطينيين وعلى منازلهم وسياراتهم إلى إشعال النار في المنازل والأعمال التجارية والمزارع والممتلكات الخاصة الأخرى. كما يتعرض الفلسطينيون لانتهاكات أخرى، من بينها قطع المستوطنين لأشجار الزيتون، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية للمياه، وسرقة الماشية وقتلها وسوقها باستخدام وسائل مختلفة، مثل المسيّرات. ويشمل عنف المستوطنين أيضا ضرب المدنيين الفلسطينيين وإطلاق النار عليهم وقتلهم في أكثر السيناريوهات تطرفا. وبلغ العنف اليومي الذي يواجهه الفلسطينيون في الضفة الغربية مستويات قياسية جديدة منذ هجوم 7 أكتوبر.[16] وفي الربع الأخير من عام 2023، تورط مستوطنون في الضفة الغربية في أكثر

[16] تايمز أوف إسرائيل، 2023 هي السنة 'الأكثر عنفاً' لهجمات المستوطنين في الضفة الغربية، وفقاً لهيئة الرقابة، 1 يناير 2024

من 535 حادثة عنف - وهو أعلى مجموع فصلي في المنطقة يسجله مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED (راجع الرسم البياني أدناه). وفقاً للأمم المتحدة، في ما يقارب نصف هجمات المستوطنين الموثّقة عام 2023، كانت القوات الإسرائيلية إما ترافق مرتكبي الهجمات أو تدعمهم.[17]

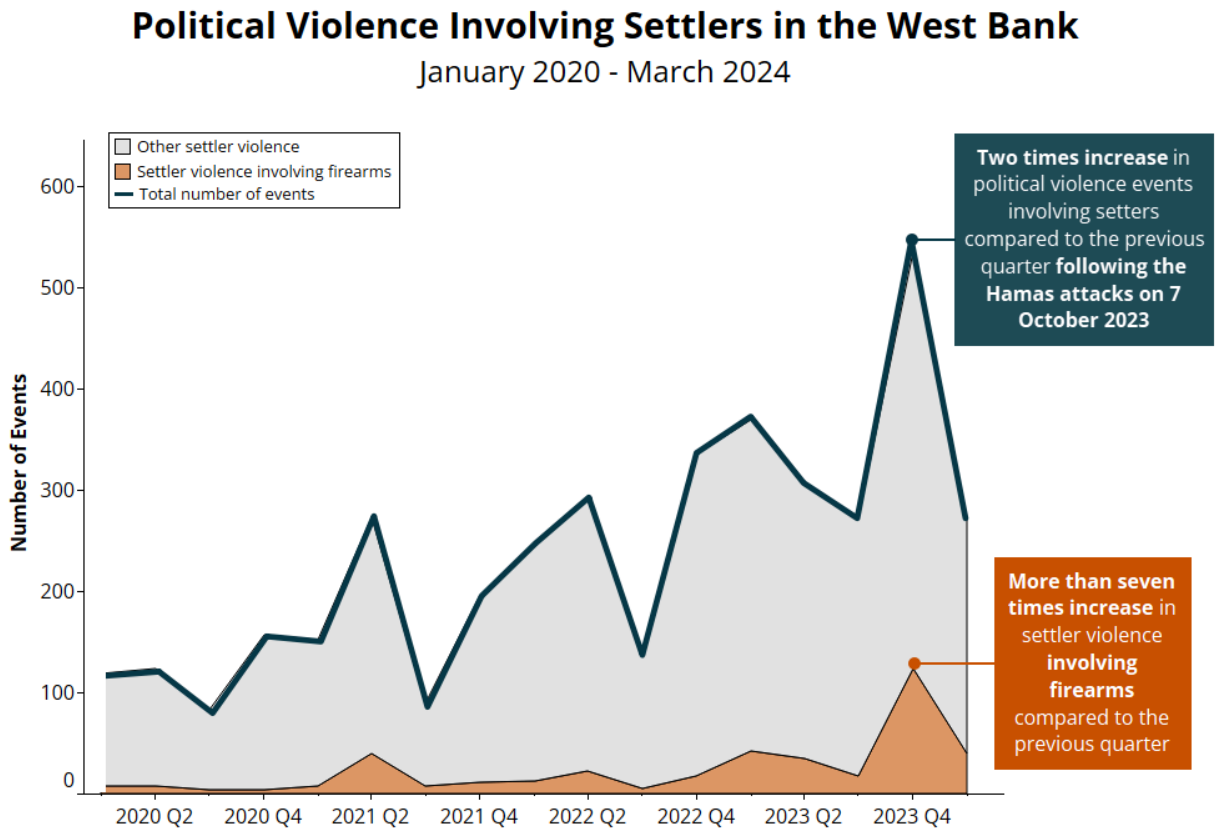

وارتفع أيضا العنف بالأسلحة النارية الذي يمارسه المستوطنون مع عدم وجود إعلان أو ربط واضح بفرق الطوارئ الاستيطانية أو جيش الدفاع الإسرائيلي بأكثر من سبع مرات خلال هذه الفترة مقارنة بالربع السابق.[18] ومنذ 7 أكتوبر، قام المستوطنون الإسرائيليون بحوالي 200 من أعمال العنف باستخدام الأسلحة النارية. وفي نحو 50 حالة أخرى، قام مستوطنون يحملون أسلحة بتهديد ومضايقة الفلسطينيين بأشكال أخرى خلال هذه الفترة.

وفي واحدة من أكثر الهجمات دموية، هاجمت مجموعة من المستوطنين المسلحين - ومعظمهم[19]لم يكونوا جزءا من فرق الطوارئ الاستيطانية ولا جنود الاحتياط التابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي، وفقا لمسؤولين إسرائيليين[20] - قرية قصرة في 11 أكتوبر، بعد يومين من تهديدهم للفلسطينيين بالانتقام على وسائل التواصل الاجتماعي عقب هجوم حماس. بعد محاولتهم اقتحام منزل تحتمي فيه عائلة - بما

[17] مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 'حالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة'، 1 شباط/فبراير 2024
[18] غير أنه لا يمكن استبعاد أن تكون لفرادى المستوطنين صلات غير معلنة بفرق الطوارئ أو جيش الدفاع الإسرائيلي
[19] ومع ذلك، ورد أن فردا واحدا على الأقل من فرقة الطوارئ التابعة لمستوطنة انضم إلى الحشد وأطلق النار مما أدى إلى إصابة رجل بعمر 28 عاما؛ تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 'المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل'، 1 فبراير 2024
[20] نيلو تيريزي، وآخرون، 'المستوطنون يقتلون مراهقاً فلسطينياً. القوات الاسرائيلية لم توقف ما يحدث'، واشنطن بوست، 9 يناير 2024

في ذلك أطفال صغار - أطلق المستوطنون النار وقتلوا ثلاثة أفراد من جيران وصلوا إلى مكان الحادث للمساعدة.[21] على الرغم من انخفاض عدد هجمات المستوطنين بين يناير ومايو 2024 مقارنة بذروتها في الربع الأخير من عام 2023، استمر عنف المستوطنين بلا هوادة. وفي منتصف أبريل، قتل المستوطنون ما لا يقل عن ثلاثة فلسطينيين على مدى أربعة أيام وأصابوا العشرات بأسلحة نارية عندما هاجموا في نفس الوقت نحو 10 قرى بين رام الله ونابلس بعد أن فُقد مستوطن إسرائيلي مراهق وعُثر عليه لاحقا ميتا إثر هجوم شنه فلسطيني.[22]

قبل 7 أكتوبر، كان لدى حوالي150000إسرائيلي، بمن فيهم مستوطنون، ترخيص لامتلاك سلاح، وفقاً لوزارة الأمن القومي.[23] إن ملكية الأسلحة الخاصة في المستوطنات الإسرائيلية أعلى بكثير مما هي عليه داخل إسرائيل، حيث أنّ 86 من أصل 100 بلدة لديها أكبر نسبة من حاملي تراخيص الأسلحة هي مستوطنات في الضفة الغربية. على سبيل المثال، حوالي ثلث البالغين في مستوطنات أدورا شمال غرب الخليل لديهم رخصة سلاح.[24] وحتى قبل هجوم 7 أكتوبر، اعتبرت الحكومة الإسرائيلية أن المستوطنين يعيشون في منطقة 'خطرة' ومنحتهم أفضلية استخدام الأسلحة.[25] لكن التقارير بينت أن هجوم حماس زاد وجدد اهتمام المزيد من المستوطنين للحصول على الأسلحة، حيث تقدم ميادين الرماية ومراكز التدريب في المستوطنات دورات تدريبية مرتين يومياً.[26] قام وزير الأمن القومي إيتامار بن جفير - وهو مستوطن - بتخفيف اللوائح الخاصة بحيازة الأسلحة النارية بشكل كبير، بما في ذلك إتاحة المقابلات الهاتفية كبديل للتقييمات الشخصية للمتقدمين المؤهلين.[27] بحلول مارس 2024، أعلن بن غفير أنه تم بالفعل إصدار 100000 رخصة سلاح جديدة منذ 7 أكتوبر.[28] مع عدم وجود عدد واضح للتراخيص الممنوحة للمستوطنين في الضفة الغربية، فمن المتوقع أن عدد المستوطنين المدنيين المالكين لأسلحة قد ازداد في الأشهر الأخيرة.

الحرب التي شُنت على غزة من قبل حكومة اليمين المتطرّف في إسرائيل سمحت للمستوطنين المسلحين بزيادة وتيرة العنف ضد الفلسطينيين، من خلال تهديدهم بتوجيه أسلحتهم عليهم وإطلاق النار عليهم في عشرات الحالات.[29] العديد من هذه الأحداث، شملت إطلاقات نار قاتلة، وحدثت بحضور جنود في جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي إحدى اكثر الأحداث مأساويّة، استخدم المستوطنون الذخيرة القاتلة على فلسطيني واحد على الأقل كان في طريقه إلى عزاء بجنوب نابلس أثناء قيام الجنود الإسرائيليون بدوريتهم في الشارع بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر.[30]

'فرق ميليشيا طوارئ' شبه عسكرية مع مرجعية مناطقيّة

علاوةً على العمليات التي يقودها المستوطنون بأنفسهم، تم تسجيل نسب مرتفعة في استخدام العنف من قبل المستوطنين المسلحين الذين غالباً ما يظهرون بالزي العسكري منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. فرق طوارئ المستوطنات[31] — المعروفة بإسرائيل باسم ***kitat konenut***[32] — هي قوات شبه عسكرية مؤلفة من مقيمين مدنيين من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، المدربة والمجهزة بأسلحة جيش

---

[21] زينا الصيفي، بيكي أندرسون، وكريم خضير، 'الصراع في غزة يمتد إلى الضفة الغربية حيث تخلف هجمات المستوطنين والاشتباكات عشرات القتلى الفلسطينيين'، سي إن إن، 19 أكتوبر 2023

[22] بي بي سي نيوز، 'اعتقال فلسطيني بسبب مقتل صبي اسرائيلي أثار هياج المستوطنين'، 22 أبريل 2024

[23] آرون بوكسرمانوتاليا مينسبرغ، 'ارتفاع ملكية السلاح الخاصة بعد هجمات حماس' نيويورك تايمز، 15 كانون الثاني/ديسمبر 2023

[24] جوش برينير، 'أظهرت بيانات جديدة أن مستوطني الضفة الغربية هم ذوي النسبة الأعلى لمالكي السلاح'هآريتز، 30 كانون الثاني/يناير 2024

[25] جيلي كوهين، 'إسرائيل ستقوم بمنح تفضيلات للمستوطنين في ترخيص السلاح' هآريتز، 14 نيسان/أبريل 2011

[26] كلير باركر، وآخرون، 'اسرائيل تريد للمدنيين أن يتسلحوا. طلبات السماح بحمل السلاح في ارتفاع' واشنطن بوست،9 كانون الثاني/ديسمبر 2023

[27] آرون بوكسرمانوتاليا مينسبرغ 'ارتفاع ملكية السلاح الخاصة بعد هجمات حماس' نيويورك تايمز، 15 كانون الثاني/ديسمبر 2023

[28] ريتشل فينك، 'وزير الأمن القومي اليميني الإسرائيلي يحتفل بتوزيع 100 ألف رخصة سلاح منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر'،هآريتز، 19 آذار/مارس 2024

[29] بيتر بيومونت، 'الأمم المتحدة تطالب بوضع حد لدعم القوات الإسرائيلية لهجمات المستوطنين على فلسطينيي الضفة الغربية'، ذا غارديان، 16 نيسان/أبريل 2024

[30] زينة سيفي، وبيكي أندرسون وكريم خضير، 'الصراع في غزة يمتد إلى الضفة الغربية مع احتدام هجمات واشتباكات المستوطنين التي أدت لوفاة عدة فلسطينيين'، سي إن إن، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[31] وهي معروفة أيضاً بفرق الرد السريع، وفرق الأمن المدني، وفرق الرد الأولي، وفرق الدفاع عن المجتمع.

[32] أنس أميري، 'ربط مستوطن في الربع الأرمني بمجموعة مسؤولة عن عمليات إخلاء الفلسطينيين'،العربي الجدد، 8 كانون الأول/ديسمبر 2023

الدفاع الإسرائيلي ويتم تعيينها من قبل المستوطنين.[33] فرق الأمن المدنية ممكّنة في استخدام العنف وتأدية أعمال ذات طبيعة بوليسية أخرى مثل البحث والاعتقال. قبل كانون الأول 2023، تم إعطاء 2600 قطعة سلاح عسكري على الأقل للمستوطنين من قبل جيش الدفاع المدني، ويُعتقد أن العدد الحقيقي أكبر بكثير من هذا الرقم.[34] هذه الفرق الشبه عسكرية، والتي أُسسِتْ في المستوطنات عام 1971 تم تعزيزها منذ 7 كانون الأول/ أكتوبر. منذ ذلك الوقت، وزّع الجيش عدد لا بأس به من الأسلحة الإضافية والذخائر، التي شملت آلافاً من المسدسات، وبنادق نصف آلية من نوع إم-16، وبنادق رشاشة إلى هذه الفرق.[35] بالإضافة إلى ذلك، بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي ووزارة الأمني القومي، قامت المجالس الإقليمية بشراء المئات من البنادق الإضافية لقوات الأمن المدني بفضل تمويل المتبرعين من جميع أنحاء العالم.[36]

وبرغم أن فرق الأمن المدنية تقوم بعملها تحت مسؤولية فرع القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي مع منحها صلاحيات دفاعية في حالات التهديد على الحياة حصراً، فالجيش الإسرائيلي لا يمتلك رقابة كاملة على نشاطاتهم.[37] تم توثيق حالات عنف منفذّة من قبل أعضاء في فرق الطوارئ في السنوات السابقة. فعل سبيل المثال، بار يوسف — مستوطن عاقبته الولايات المتحدة، وله سوابق بارتكاب أعمال عنف ضد الفلسطينيين في السنوات السابقة[38] — كان حائزاً على بندقية إم-16 من الجيش الإسرائيلي باعتباره عضواً بفرق خدمات الطوارئ في مستوطنة حلاميش.[39]

بعد أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، استغل أعضاء فرق الطوارئ الحالة العامة حيث بدأوا بالانخراط بأعمال العنف ضد الفلسطينيين مع تراخي كبير في القيود عليهم.[40] حيث يقومون كثيراً بارتداء الزي العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي،[41] مما يجعل تمييز الجناة المرتكبين للعنف أكثر صعوبةً في كثير من الأحيان. أشارت منظمة حقوق الإنسان بيش دين أن من يرتدون الزي الشبه عسكري من أعضاء فرق الأمن غالباً لا يرتدون الحذاء العسكري،[42] تكشف أن أعضاء هذه الفرق يرتدون زيّاً عسكريا مختلفا بشكل أو باخر عن الزي العسكري لأفراد الجيش الإسرائيلي.[43] في بعض الأحيان، يظهر أفراد فرق الطوارئ بالزي المدني على الرغم من حملهم للسلاح العسكري،[44] مثل بندقية الإم-16 المقدمة من قبل الجيش الإسرائيلي والتي لا يمكن للمدنيين شرائها.[45] غالباً ما تقود فرق الطوارئ سيارات ذات ضوء أصفر.[46] فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، سجل مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED عدة حوادث تضمنت عنفاً بتخطيط وتنفيذ مستوطنين بزي موحد ممن قد ينتمون لفرق الأمن المدني.

وقع بعض من هذه الأحداث حول مجتمعات الرعي التي هُجِّرَتْ جزئياً أو كلياً منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وفي الخليل، والتي هي هدف مستدام لعنف المستوطنين وموطن ثمانية من أصل 18 مجتمعاً للنازحين، يشير الصحفيون في تقاريرهم عن المنطقة إلى أن فرق دفاع

---

[33] بيش دين، 'منطقة دون قانون: انتقال أعمال الشرطة والأمن إلى المنسقين الأمنيين المدنيين في المستوطنات وبؤر الإستيطان،'17 أيلول/سبتمبر 2014

[34] يانيف كوبفيش، 'انسحاب سلاح الجيش الإسرائيلي بعيداً عن المجتمعات المحاذية لغزة في السنوات الأخيرة، والمستوطنين المسلحين في الضفة الغربية يقدرون بالآلاف،' هآريتز ، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[35] يانيف كوبفيش، 'الجيش الإسرائيلي يفكر بتسليح المستوطنين في الضفة الغربية بصواريخ مضادة للدبابات،'هآريتز ، 24 كانون الثاني 2024

[36] جيرمي شارون، 'سيتم توزيع 300 بندقية هجومية لفرق الأمن المدني،' تايمز إسرائيل، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[37] يانيف كوبفيش، 'باستمرار الحرب على غزة، المستوطنون الإسرائيليون يهاجمون الفلسطينيين ويفرضون واقعاً جديداً في الضفّة الغربية،' هآريتز ، 13 تشرين الثاني 2023

[38] تايمزأوف إسرائيل 'معاقبة المستوطنين المسؤولين عن الهجمات المتكررة على الفلسطينيين من قبل الولايات المتحدة، بعد أن طردوا العديد من الفلسطينيين من أراضيهم،' 14 آذار /مارس 2024

[39] هاجر شيزاف، 'هذا المستوطن يحيل حياة الفلسطينيين جحيماً على الأرض، ببندقيات الام-16 وامتيازات اليهود' هآريتز ، 7 آب/أغسطس 2023

[40] غيدون ليفي وأليكس ليفاك، 'محو 18 مجتمع من رعاة المشاة الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقد يكون هذا التالي،' هآريتز ، 18 أيار /مايو 2024

[41] جدعون ليفي وأليكس ليفاك، 'نقل السكان بذريعة الحرب: زيارة للأرض المتروكة لميليشيات المستوطنين،'هآريتز ، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

[42] بيش دين، 'ملخص لعام 2023 لموسم حصاد الزيتون،' 1 شباط /فبراير 2024

[43] X, @basel_adra28 January 2024

[44] Youtube, @Migdal Oz donations, 'The Migdal Oz emergency rapid response unit,' 19 December 2023؛ YouTube @Rescuers without Borders, 'Givat Ze'ev's Kitat Konenut,' YouTube, 19 December 2023

[45] جيرمي شارون، 'سيتم توزيع 300 بندقية هجومية لفرق الأمن المدني،' تايمز أوف إسرائيل، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[46] غيدون ليفي وأليكس ليفاك، 'نقل السكان تحت غطاء الحرب: زيارة للأرض المتروكة لميليشيات المستوطنين،'هآريتز ، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

الطوارئ تحكم المنطقة بحكم الأمر الواقع.[47] فقد أُجبروا المقيمين في هذه المجتمعات الصغيرة على النزوح بعد عدة أعمال عنيفة تضمنت قدوم مستوطنين مسلّحين في منتصف الليل وبالزي الموحّد أحياناً، حيث يقومون بمضايقة وتهديد المقيمين بالقتل إذا لم يغادروا. أكثر من نصف أحداث أو تهديدات العنف المرجح تنفيذها من قبل أمن الطوارئ والتي جمعها مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED تم تسجيلها في الخليل، حيث تعرض المدنيون للعنف أيضاً على يد عسكر المستوطنات بزيهم الرسمي (راجع الخريطة أدناه).

[47] غيدون ليفي وأليكس ليفاك، 'نقل السكان تحت غطاء الحرب: زيارة للأرض المتروكة لميليشيات المستوطنين،'هآريتز، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

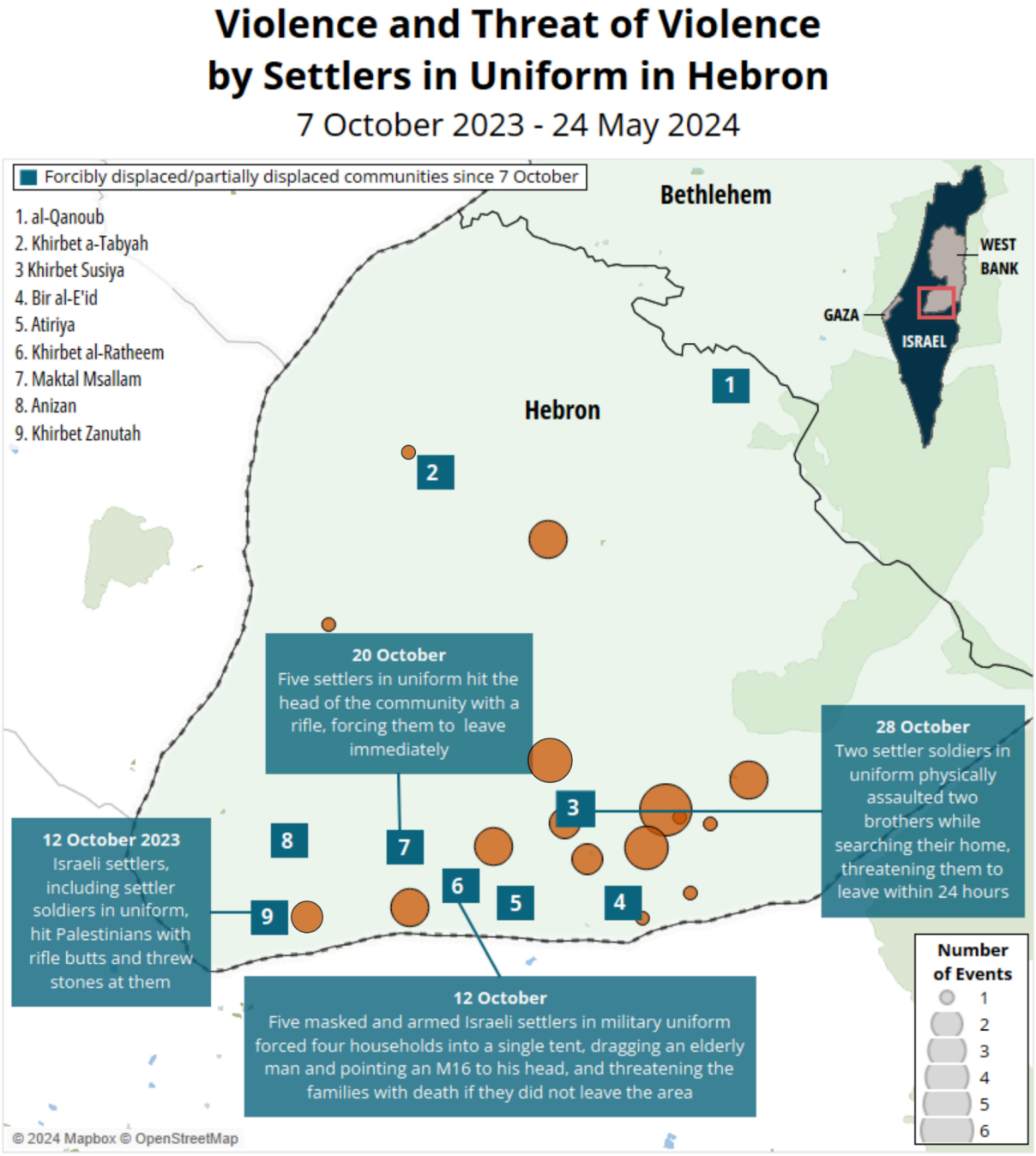

Source for data on forcible displacements of Palestinian communities: B'TSELEM

فعلى سبيل المثال، تم تهجير 50 شخصاً في خربة الرثيم بسبب الهجمات المتكررة من قبل المستوطنين المسلحين، مرتديين الزي العسكري في بعض الأوقات. وفي حدثٍ آخر، أجبر خمس مستوطنين مسلحين مقنعين بالزي العسكري الموحد أربعة أسر على العيش في خيمة واحدة، حيث قاموا بجر عجوز غير قادر على المشي وبتهديد الأهالي بقتلهم بالسلاح إذا لم يغادروا المنطقة.[48] وفي مكتل مسلّم، تم تهجير عائلة مكونة من 8 أشخاص بعد أن قام خمسة مستوطنين مقنعين بالزي العسكري بضرب رب العائلة على رأسه ووجهه ببندقية،

[48] هيومن رايتس ووتش، 'الضفة الغربية: إسرائيل مسؤولة عن ارتفاع عنف المستوطنين،' 17 نيسان/أبريل 2024

مما أجبر العائلة على المغادرة في اليوم ذاته.[49] وفي مجتمعات أخرى في المنطقة تم الإبلاغ عن خطر التهجير بسبب عنف المستوطنين، حيث كانوا عرضةً للخطر من قبل فرق طوارئ الأمن. في 12 من تشرين الثاني/ نوفمبر، قام سبعة رجال مقنعين على الأقل، وكان بعضهم مرتديين للزي الرسمي الموحد، بتخريب السيارات باستخدام الهراوات، وقاموا بإفراغ مخيمات مجتمع قرية خربة التيران، وقاموا بأمر جميع المقيمين بالتجمع في خيمة واحدة، وهددوهم بالقتل إذا لم يغادروا خلال 24 ساعة.[50]

كتائب الجيش الإسرائيلي الأكثر تعصباً

بتأثير هجوم حماس، قام الجيش الإسرائيلي بتجنيد ما يسمى بكتائب الدفاع المحلية في الضفة الغربية على نطاق واسع من خلال تسريع تجنيد أكثر من 5500 مستوطن كجنود احتياط.[51] إن فكرة تأسيس وحدات احتياطية ذات طبيعة مجتمعيّة اجتماعية أو محلية — المعروفة باسم *Hagmar* بالعبرية — تعكس الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية القائمة منذ فترة طويلة. فمنذ تأسيسها، قامت إسرائيل بعمليات تحت مفهوم الحاجة لـ 'عمق استراتيجي،' بسبب عدد سكانها القليل والموارد المحدودة في حال حصارها من قبل قوّات معادية. مع أخذ هذه الظروف بعين الاعتبار، يعتبر تجنيد المستوطنين المقيمين في هذه الكتائب الإقليمية ضرورياً بالنسبة لإسرائيل لمواجهة التحديات القائمة حالياً فيما يخص الأمن، مما يتيح للقوات العسكرية النظامية التركيز على مواجهة التحديات الأمنية في نطاق أكبر. بعد بداية الحرب في غزة، توسعت كتائب الدفاع المناطقية في الضفة الغربية خمسة أضعاف.[52] الهدف الأساسي لهذه الوحدات هو حماية المستوطنين والمدن بينما أمر فرع القيادة الوسطى لجيش الدفاع الإسرائيلي الألوية القتالية بإعادة الانتشار على الجبهتين الجنوبية والشمالية لإسرائيل. وبامتلاء العديد من ألوية الدفاع المناطقية في كثير من الحالات بمستوطنين من اليمين المتطرّف، كانت هناك زيادة واضحة في العنف و المضايقات ضد الفلسطينيين في الأشهر الأولى بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول.[53]

تظهر الروايات من الميدان أن المستوطنين الجنود القائمين بمهام الاحتياط أكثر ميلاً لاستخدام العنف مقارنة بجند الاحتياط والجنود النظاميين الآخرين. فهم غالباً ما ينخرطون في أعمال التهديد و العنف، وتدمير الممتلكات، كما قاموا أحياناً بعمليات دون تصريح مسبق من الجيش الإسرائيلي.[54] ومع تواجد العديد من جنود الاحتياط المستوطنين على الحواجز التي زاد عددها بعد7 تشرين الأول/ أكتوبر بدلاً من الجنود النظاميين في مناطق مختلفة من إسرائيل، أصبحت الحياة اليومية للفلسطينيين الذين يعيشون بقرب المستوطنات والبؤر الاستيطانية أكثر صعوبة، تحديداً في أعقاب هجوم حماس.[55]

نتيجة لمحدودية التقارير، لا يمكننا دائماً أن نحدد أياً من وحدات الجيش الإسرائيلي تورطت في حادثة معينة. وعموماً، وصل عدد الأحداث العنيفة التي تضمنت استهداف الجنود الإسرائيليين للمدنيين الفلسطينيين إلى أعلى مستوياتها بحسب مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه ACLED في الربع الأخير من عام 2023 — حيث تضاعف ستة مرات مقارنة بالربع الثاني (راجع الرسم البياني أدناه). علاوةً على ذلك، بلغ عدد الحالات التي قام فيها الجيش الإسرائيلي باستخدام القوة القاتلة وأسفرت عن مقتل فلسطينيين عزّل خلال أعمال الشغب رقماً غير مسبوق، مع أكثر من 90 واقعة أسفرت عن مقتل ما يقارب 110 أشخاص ما بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2023.

---

[49] يتسليم، 'النقل الإجباري لمجتمعات الفلسطينيين المنعزلة والعائلات في المنطقة C بذريعة حرب غزة، 17 نيسان/أبريل 2024

[50] جدعون ليفي و أليكس ليفاك، 'نقل السكان بذريعة الحرب: زيارة للأرض المتروكة لميليشيات المستوطنين،'هآريتز ، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

[51] هاجر شيزاف، 'تجنيد الجيش الإسرائيلي وتسليح آلاف المستوطنين. قصص عنفهم تتراكم،' هآريتز ، 17كانون الثاني/ يناير 2024

[52] هاجر شيزاف، 'الجيش الإسرائيلي يجنّد ويسلّح آلاف المستوطنين. قصص عنفهم تتراكم،' هآريتز ، 17 كانون الثاني/ يناير 2024

[53] جيوف بر امفيل، 'المستوطنون الإسرائيليون يحرسون الضفة الغربية. الفلسطينيون يقولون أن هذا زاد العنف سوءاً،'إن بي آر ، 19 شباط/فبراير 2024

[54] هاجر شيزاف، 'الجيش الإسرائيلي يجنّد ويسلّح آلاف المستوطنين. قصص عنفهم تتراكم،' هآريتز ، 17 كانون الثاني/ يناير 2024

[55] اليانور بريدسلي،'المستوطنون الإسرائيليون يصعّدون الهجمات على المزارع الفلسطينية، ويزيدون عدد المواقع الإسرائيليّة في الضفة الغربية،' إن سي بي آر ، 23 آذار/مارس 2024

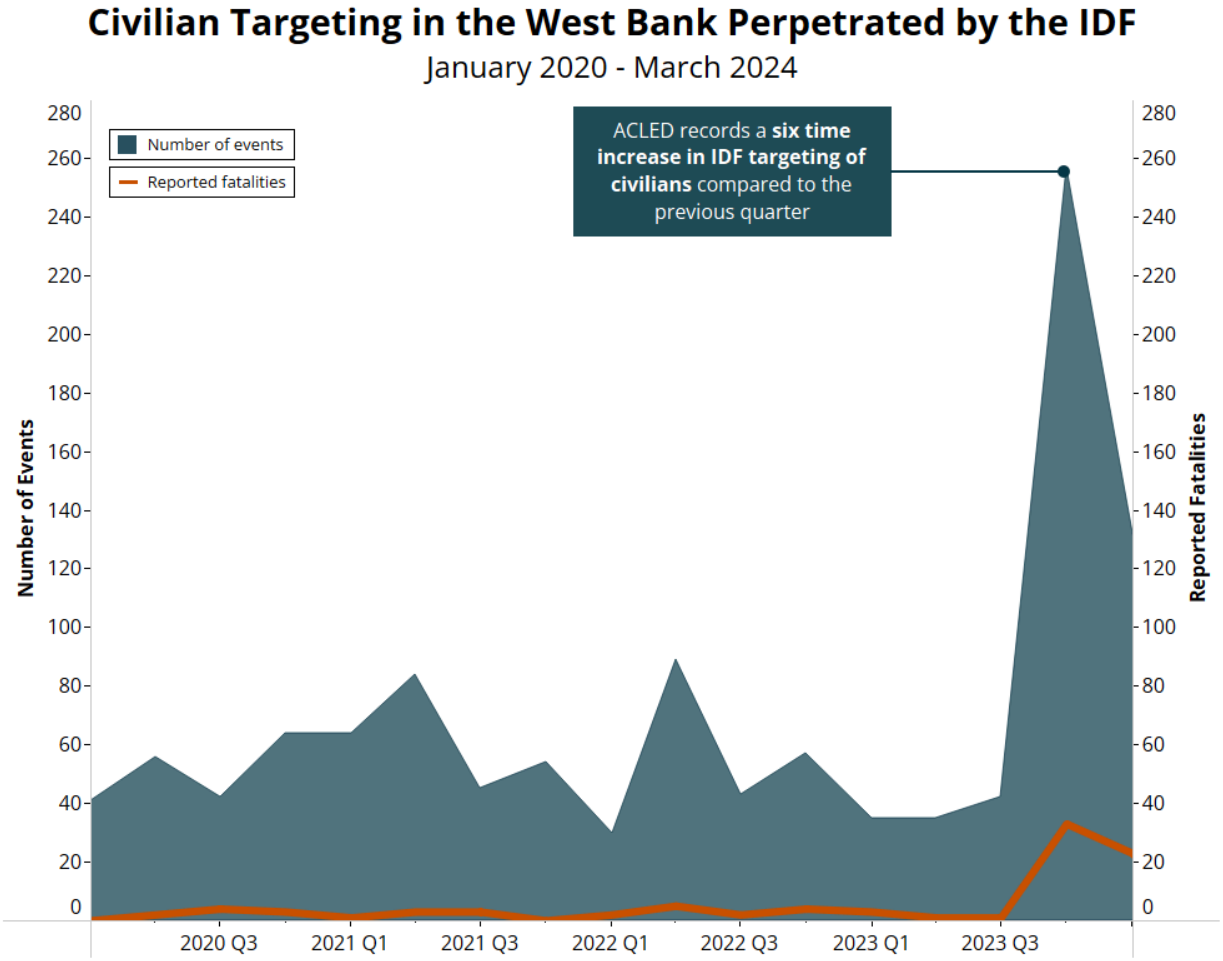

وبينما تقدم هذه الأرقام الصّورة العامة للحالة الأمنية المتوترة بعد هجوم حماس، هناك عدد من الروايات الموثّقة لانخراط كتائب الدفاع المحليّة في أعمال العنف. فمثلاً، في 16 أكتوبر عام 2023 نفَّذ مستوطنون من كتائب الدفاع المحلي عمليةً غيرَ مصرّح بها في خربة سوسيا جنوب مدينة الخليل، حيث دمروا ممتلكاتٍ ومحاصيلَ يملكُها فلسطينيون.[56] وفي نفس المنطقة، اعتدى مستوطنون مسلحون بالزي العسكري بالضرب على رجلين في 28 أكتوبر، بعد الهجوم على منزلِ عائلتهم، وتهديدهم بالقتل إذا لم يغادروه. أفاد الشهود بأن الرجال بالزي العسكري هم أعضاءٌ بكتائبِ الدفاعِ المحلي.[57] وفي واقعة قتل أُخرى، أردى جنديٌّ يخدمُ بكتائب الدفاع المحلي العاملة بالقرب من مُستوطنةِ إلعازر جنوب مدينة القُدس شيخاً فلسطينياً لا يُمثل أي تهديدٍ أثناء عبوره نقطةِ تفتيشٍ.[58] وفي 12 نوفمبر، دخل جُنديا احتياطٍ من كتائب الدفاع المحلي مدرسةً بقرية التواني دون سببٍ واضح، حيث مزقوا علماً، وأثاروا الفزع بين السُكان المحليين.[59] وفي 8

[56] هاجر شيزاف لهآرتس في 17 يناير عام 2024:' الجيش الإسرائيلي يجنّد و يسلّح الآلاف من المستوطنين. قصص عنفهم تتراكم'، هآريتز ، 17 كانون الثاني/ يناير 2024

[57] جيريمي شارون لتايمز أوف إسرائيل، في 16 نوفمبر عام 2023: 'العنف والتضييق ضد مئات الفلسطينيين؛ يتسبب في هجرهم لقراهم في الضفة الغربية'

[58] هاجر شيزاف وجاك خوري لهآرتس في 21 مارس عام 2024:'جندي احتياط إسرائيلي يقتل رجلاً فلسطينياً يعمر 62 عاماً، دون أن يسبب أي تهديد'

[59] جيانلوكا باكياني لتايمز أوف إسرائيل في 13 نوفمبر عام 2023:'طرد جنديي احتياط بجيش الدفاع الإسرائيلي؛ لدخولهم مدرسة فلسطينية'

ديسمبر، نهب 21 جُندي احتياطٍ بكتائب الدفاع المحلي العديد من المنازل ودمروها، وكذلك المدرسة بقرية خلة الضبع، واعتدوا بعُنفٍ على خمسةِ فلسطينيين،[60]وسلبوا الأموالَ والممتلكات الثمينة الأُخرى.[61]

أدَّت حوادث العنف اللاحقة المتزايدة التي ارتكبها جنود كتائب الدفاع المحلي، وجيش الدفاع الإسرائيلي إلى فتح العديد من التحقيقات، التي أدَّت إلى قصر عمليات الكتائب على المستوطنات حصراً. بحلول مايو عام 2024، انخفض عدد جنود كتائب الدفاع المحلي تدريجياً إلى 1000.[62] ولكن استناداً إلى العلاقة الإشكالية بين المستوطنين وجيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية التي بدأت منذ عدة عقودٍ قبل تفاقم الأزمة الحالية، فمن المُرجح أن يستمرالعنف الذي يمارسه مستوطنون جنود بطريقةٍ أو بأخرى.

قبل الأزمة الحالية، كان نشر ست كتائب من مُشاة في الضفة الغربية والتي تتحد ضمن إطار لواء كفير في عام 2005 مثالاً على عدم وضوح الحدود بين المستوطنين والجنود. بتخصصهم في عمليّات مكافحة التمرّد وحرب المدن كان العديد من جنود هذه الكتائب طلاباً سابقين في المدارس الدينيّة أومستوطنين. أُسست كتيبة نيتسح يهودا (المعروفة سابقاً بكتيبة نحال حريدي) لتتماشى مع احتياجات الجنود اليهود الأرثوذكس المتطرفين، ولتعمل وفق القوانين الدينية الحاخامية الصارمة. ضمت هذه الكتائب أيضاً العديد من المستوطنين من المعسكر الديني الوطني الذين فضلوا أداء الخدمة في تلك البيئة الدينية. شمل ذلك شباب التلال، أكثر الجماعات تطرفاً وعنفاً في حركة الاستيطان.[63] واجه لواء كفير منذ تأسيسه اتهاماتٍ عديدةً حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين. وبشكل واضح، تسبب جنود كتيبة نيتسح يهودا في مقتل رجل فلسطيني أمريكي يبلغ من العمر 78 عاماً، يُدعى عُمر أسعد، الذي توفى بعد تركه مُقيداً في البرد بقرية جلجليا شمال مدينة رام الله في يناير عام 2022.[64] في يناير عام 2023، أُعيد نشر الكتيبة في مرتفعات الجولان، في خطوة لتهدئة النقد المُتزايد ضد سلوك جيش الدفاع الإسرائيلي، كما تم نشرها منذ ذلك الحين في قطاع غزة.[65]

مثالٌ آخر على تجنيد جيش الدفاع الإسرائيلي للمستوطنين المتطرفين من شباب التلال في السنوات الأخيرة هي وحدة حدود الصحراء (المُسماة بسفر حميدبار بالعبرية). أقر جيش الدفاع الإسرائيلي بتجنيد هؤلاء المستوطنين الشباب، مع حمل بعضهم لملفات جنائية، وذلك بجهودٍ مُشتركةٍ مع زعماء حركة الاستيطان 'لتوجيه طاقاتهم نحو سلوكٍ أكثر انضباط وقانونية.'[66] ينحدر بعض هؤلاء الشباب من بؤر استيطانيّة رعوية غير شرعية، تصدرت العنف في السنوات الأخيرة.[67] تورطت الوحدة في حالاتٍ عديدةٍ موثقة من العنف ضد الفلسطينيين منذ تأسيسها عام 2020.[68] في آخر حادثة في 12 أكتوبر، أساء جنودٌ من وحدة حدود الصحراء معاملة الفلسطينيين والنُشطاء الإسرائيليين، بالتعرية، والضرب المُبرح، والتبول عليهم، وإطفاء السجائر في أجسادهم، ومحاولة انتهاك أحد الضحايا جنسياً.[69] تعرَّف الشهود الفلسطينيون في الأماكن القريبة على بعض الجنود بأنهم من شباب التلال. أوقف جيش الدفاع الإسرائيلي عمل الوحدة عقب تلك الحادثة.

[60] حركة التضامن الدولية في 8 ديسمبر عام 2023: ' مستوطنون أو جنود إسرائيليون يختطفون فلسطينياً، ويدمرون وينهبون ممتلكات في قرية خلة الضبع'
[61] هاجر شيزاف، 'الجيش الإسرائيلي يجنّد ويسلّح آلاف المستوطنين. قصص عنفهم تتراكم'، هآريتز، 17 كانون الثاني/ يناير 2024
[62] يار بيليج، هآرتس في 1 مايو عام 2024: 'الجيش الإسرائيلي يخفّض عدد جنود حراسة مستوطنات الضفة الغربية'
[63] أنشيل بفايفر، هآرتس في 17 فبراير عام 2022: 'هذه أحد أكبر الهزائم الداخليّة، والإخفاقات الوحشية لإسرائيل'
[64] الجزيرة في 14 يونيو عام 2023:'لقوات الإسرائيلية م تتلقَّ أي اتهاماتٍ في مقتل الفلسطيني الأمريكي'
[65] عديلة سُليمان ونيها مسيح، واشنطن بوست في 22 أبريل عام 2024: 'ما هي كتائب نيتسح يهودا الإسرائيلية؟، وكيف استطاعت مجابهة انخفاض معونات الولايات المتحدة؟'
[66] جيريمي شارون لتايمز أوف إسرائيل في 20 ديسمبر عام 2023: 'جيش الدفاع الإسرائيلي يوقف عمليات وحدة (شباب التلال) نتيجة العنف ضد الفلسطينيين'
[67] جيريمي شارون لتايمز أوف إسرائيل في 20 ديسمبر عام 2023: 'جيش الدفاع الإسرائيلي يوقف عمليات وحدة (شباب التلال) نتيجة العنف ضد الفلسطينيين'
[68] ثور شرودر ولوكاس باربولت، شبيغل في 1 نوفمبر عام 2023: 'كيف يُجلي المستوطنون المتطرفون الفلسطينيين في الضفة الغربية'
[69] هاجر شيزاف، هآرتس في 21 أكتوبر عام 2023: 'حروق سجائر، وضرب، والشروع بالاعتداء الجنسي: مستوطنون وجنود يسيئون معاملة الفلسطينيين'

تضاؤل الآمال في إحلال السلام مع نهج عدواني متزايد

بمزيجٍ من جرائم العنف التي ارتكبها مستوطنون مُسلحون من تلقاء أنفسهم، وفي حضور الجنود أحياناً، وفِرَق أمن المستوطنات بزيٍ عسكريٍ جزئي مراراً، بالإضافة إلى جنود مستوطنون، أصبح من العسير التمييز بينهم. فالخطوط الفاصلة بين المستوطنين والجيش غير واضحةً على نحوٍ مُتزايد، والتباين بين المعتدين المدنيين وأجهزة الدولة الإسرائيلية يتلاشى إلى أبعد من ذلك. إلى جانب عدم الوضوح المادي للحدود الفاصلة بين المستوطنين والجنود، فهناك أيضاً انطماس ثقافي للحدود بين جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنين.[70] استناداً إلى المقابلات التي أُجريت مع 1000 جندي، سلَّطت منظمة كسر الصمت -وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية- أسسها قدامى المحاربين بجيش الدفاع الإسرائيلي الضوء على 'العلاقة الوثيقة للغاية' بين جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنين.[71] مع وجود العديد من وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي المتمركزة داخل أو بجوار المستوطنات، يستضيف المستوطنون الجنودَ على نحوٍ مُنتظم في منازلهم، ويقدمون لهم الطعام، والوجبات الخفيفة، والمشروبات الساخنة، ويحتفلون بالسبت معاً، أي أنهم أصبحوا كالعائلات للجنود.[72] تُشير إفادات العديد من المحاربين القُدامى بجيش الدفاع الإسرائيلي إلى أن المستوطنين استخدموا معارفهم الشخصية لتعزيز أيديولوجيتهم السياسية، وتشجيع الجنود على معاملة الفلسطينيين بوحشية، والتساهل مع المستوطنين الذين يخرقون القانون. علاوةً على ذلك، ومن خلال منسقي الأمن المدنيين في المستوطنات، يقوم المستوطنون برسم السياسة العملياتية لجيش الدفاع الإسرائيلي بتوفير خطوط توجيهية للمستوطنات، مثل تحديد مناطق المستوطنات. كما يقومون بتحديد المناطق المحظور على الفلسطينيين دخولها، والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار، وقد يأمرون الجنود أحياناً.[73]

بالإضافة إلى تأثير العسكرة المُتزايدة للمستوطنين، فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية -المكونة من ائتلاف يتضمن أفراداً من المستوطنين مثل بين غفير وسموتريتش- بدأت سياساتٍ لتغيير أجهزة أمن الضفة الغربية. ينطوي أحد التغييرات الجوهرية على نقل الصلاحية حول الإدارة المدنية من من فرع القيادة الوسطى لجيش الدفاع الإسرائيلي إلى وزارة المالية تحت سُلطة سموتريتش. سوف يؤدي هذا الانتقال إلى تخفيض قدرة الإدارة المدنية في تقديم الخدمات كأداة فعالة في السلطة الناعمة، والتي لطالما لعبت دوراً فعالاً مع السلطة الفلسطينية في الجوانب الإدارية الخاصة بالفلسطينيين في المنطقتين C وB، حيث تفتقد السُلطة الفلسطينية للإدارة والقوة الأمنية. يتناقض هذا النهج مع وحدة القيادة طويلة الأمد التي تمتع بها فرع القيادة الوسطى حتى الآن في الضفة الغربية.

علاوةً على ذلك، فقد خطط ائتلاف الحكومة الإسرائيلية الحالي لإخضاع شرطة حدود الضفة الغربية لوزارة الأمن الوطني التي يرأسها بين غفير. هذه الخطوة ستقطع ارتباط عمليات شرطة الحدود مع فرع القيادة الوسطى، وتُمزق هيكل الإدارة المُوحد اللازم لترابط عمليات الأمن في الضفة الغربية. قد تؤثر النتائج طويلة الأمد على تجنيد، ومبادئ، وجميع أنشطة عمليات وحدات شرطة الحدود المُخصصة للضفة الغربية. تهدد هذه التحركات بتقويض الآليات الأمنية القائمة، التي لطالما كانت حاسمة في إدارة التوترات، والحفاظ على الوضع الراهن في الضفة الغربية منذ عام 1967.

لأكثر من عقدٍ من الزمان، رأي العديد من المراقبين أن حل إقامة دولتين غير واقعي؛ بسبب حقيقة التوسع الاستيطاني على الأرض. ومع ذلك، فإن المدى غير المسبوق للعنف المستمر قد أقنع العديد من المحللين والحكومات بأن إحياء تلك الرؤية أمرٌ ضروري.[74] لذا، فإن حل إقامة دولتين قد أُعيد طرحه على الأقل في المحادثات الدولية، واحتل موقعاً رئيسياً في جميع المُحادثات الدولية المتعلّقة بـ 'اليوم التالي' لانتهاء الحرب في غزة. وبينما تعتمد حكومة نتنياهو بقوةٍ على أحزاب اليمين الدينية المُتطرفة من أجل بقائها، ومع عدم استحسان المزاج

---

[70] ياجيل ليفي لميدل إيست بوليسي عام 2011:'الجيش الاسرائيلي: حبيس المجتمع الديني'

[71] كسر الصمت عام 2016: 'دراسة وضعية لتأثير العلاقات بين المستوطنين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية'

[72] جوناثان كوك لذا ناشيونال في 8 أكتوبر عام 2018:'كسر الصمت عن الاحتلال الإسرائيلي في الخليل'

[73] كسر الصمت عام 2017: 'القيادة العُليا: يُسيطر المستوطنون على إدارة جيش الدفاع الاسرائيلي في الضفة الغربية'

[74] المجلس الأوروبي في 26 أكتوبر عام 2023: 'استنتاجات المجلس الأوروبي بشأن الشرق الأوسط في 26 أكتوبر عام 2023'; كريستينا باشين، تشاتام هاوس في 21 مارس عام 2024: 'لدى دول الخليج القوة لإعادة إحياء حل إقامة دولتين'; مارتن إنديك، فورين أفيرز في 20 فبراير عام 2024: 'البعث الغريب لحل الدولتين'; ليوني تشاو فنغ للجارديان في 10 فبراير عام 2024: 'حل الدولتين: اقتراح بايدن الأحدث لحل الصراع بين إسرائيل وغزة'

العام الإسرائيلي لكيان الدولة الفلسطينية؛[75] فقد لا يتيسر الانتقال من حالة الاشتباك الحالية إلى خطةٍ قابلةٍ للتطبيق من أجل تجديد محادثات السلام في القريب العاجل.

ومن ناحية أُخرى، فقد أظهر هجوم حماس أن (إدارة النزاع) لن تضمن أمن المواطنين الإسرائيليين، وقد يكون هناك إدراك في المُستقبل أن الوضع الحالي للاحتلال غير مُستدام.[76] سوف يتطلب الأمر على الأرجح تغييراتٍ سياسية، وقيادةً جديدةً لكلا الطرفين، وضغطاً خارجياً شديداً من الولايات المتحدة؛ من أجل الوصول إلى أي شكل من أشكال التسوية في المُستقبل. ولكن حتى في ظل السيناريو المتفائل الذي قد يشهد إحياء محادثات السلام في مرحلة غير معروفة في المستقبل، تُشير التطورات الحالية إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستواجه تحدياتٍ خطيرة في فك ارتباط وإجلاء ما لا يقل عن 200000 مستوطن أيديولوجي يعيشون داخل الضفة الغربية. ومن المرجح أن تقاوم حركة المستوطنين المتزايدة القوة والمسلحة تسليحاً جيداً الحكومة، ولا يمكن حتى استبعاد احتمالية نشوب حرب أهلية.[77] لكن في الوقت الحالي، سيستمر الفلسطينيون في الضفة الغربية في تحمل وطأة العنف الذي يرتكبه مستوطنون بجرأة متصاعدة، وبصلات وثيقة بالسياسة والجيش.

[75] إيان بارميتر حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، 'هل حل الدولتين ميت حالياً؟' ذي كونفرسيشن في 28 يناير عام 2024
[76] آلون بينكاس، هآرتس في 16 نوفمبر 2023: 'حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني غير قابل للتنفيذ حالياً'
[77] ديفيد إغناتيوس لواشنطن بوست في 16 ديسمبر عام 2023: 'أرى أن السلام في الضفة الغربية يتطلب مواجهة إسرائيل'